المطلب الثالث: عقد معاوضة 42
المطلب الرابع: عقد ملزم للجانبين 45
المطلب الخامس: عقد فوري التنفيذ 49
المطلب السادس: عقد محدد 52
المطلب السابع: عقد ناقل للملكية 55
المبحث الثاني: تمييز البيع عما يشتبه به من أوضاع 57
الفرع الأول: تمييز البيع عن الهبة 59
الفرع الثاني: تمييز البيع عن الوصية 61
الفرع الثالث: تمييز البيع عن الإيجار 65
الفرع الرابع: تمييز البيع عن القرض 70
الفرع الخامس: تمييز البيع عن الوديعة 75
الفرع السادس: تمييز البيع عن العارية 78
الفرع السابع: تمييز البيع عن الوكالة 81
الفرع الثامن: تمييز البيع عن المقاولة 85

الباب الأول
أركان عقد البيع

الفصل الأول: التراضي [الرضا] 91
المبحث الأول: وجود الرضا 93
الفرع الأول: العناصر التي يجب أن يرد عليها التراضي 103
المطلب الأول: التراضي على طبيعة العقد 103
المطلب الثاني: التراضي على المبيع 105

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: التراضي على الثمن 108
الفرع الثاني: الإيجاب الموجه للجمهور 114
المطلب الأول: عرض البضائع في واجهات المحلات والمتاجر 115
المطلب الثاني: الإعلان عن البضائع 117
المبحث الثاني: صحة التراضي 121
الفرع الأول: الأهلية 121
المطلب الأول: مرحلة انعدام التمييز 122
المطلب الثاني: مرحلة نقص التمييز 123
المطلب الثالث: مرحلة كمال الأهلية 127
الفرع الثاني: عيوب الرضا 131
المطلب الأول: الإكراه 132
المقصد الأول: موقف القانون المدني من الإكراه 132
المقصد الثاني: موقف الفقه الإسلامي من الإكراه 137
المطلب الثاني: الغلط 141
المقصد الأول: موقف الفقه القانوني من الغلط 141
المقصد الثاني: موقف الفقه الإسلامي من الغلط 144
المقصد الثالث: الغلط في القانون المدني العراقي 146
المقصد الرابع: خيار الرؤية 149
البند الأول: معنى خيار الرؤية ومشروعيته 149
البند الثاني: الطرف الذي يثبت له خيار الرؤية 154
البند الثالث: شروط ثبوت خيار الرؤية 157

Scanned by CamScanner

أولاً: أن يكون المحل مما يتعين بالتعيين 158
ثانياً: عدم رؤية المحل قبل العقد 159
ثالثاً: رؤية المبيع بعد العقد 162
البند الرابع: توقيت خيار الرؤية 168
أولاً: وقت ثبوت خيار الرؤية 168
ثانياً: مدة استعمال خيار الرؤية 170
البند الخامس: أثر خيار الرؤية على العقد 173
البند السادس: (سقوط خيار الرؤية) 176
أولاً: (انتهاء خيار الرؤية) 176
ثانياً: (سقوط خيار الرؤية) 178
المطلب الثالث: الغبن 181
المقصد الأول: التعريف بالغبن 182
البند الأول: معنى الغبن 182
البند الثاني: شروط خيار الغبن 185
المقصد الثاني: ثبوت خيار الغبن وفوريته 189
البند الأول: من يثبت له خيار الغبن 189
البند الثاني: فورية خيار الغبن 191
المقصد الثالث: مسقطات خيار الغبن 193
البند الأول: إسقاطه من قبل المغبون 193
البند الثاني: اشتراط سقوطه 193
البند الثالث: تصرف المشتري المغبون 194
البند الرابع: تصرف الغابن تصرفاً مغيراً للعين 196

Scanned by CamScanner

البند الخامس: حكم تلف أحد العوضين مع الغبن 197
المقصد الرابع: الغبن في بعض القوانين المدنية 200
البند الأول: الغبن في القانون المدني الفرنسي 201
البند الثاني: الغبن في القانون المدني المصري 203
البند الثالث: الغبن في القانون المدني العراقي 211
أولاً: التغرير 213
ثانياً: التغرير الصادر من الغير 215
ثالثاً: حكم التغرير مع الغبن في القانون المدني العراقي . 216
رابعاً: الاعتداد بالغبن وحده 218
المبحث الثالث: صور الرضا وأوصافه 223
الفرع الأول: الوعد بالتعاقد 224
المطلب الأول: معنى الوعد بالتعاقد 224
المطلب الثاني: أركان الوعد بالتعاقد 226
أولاً: الاتفاق على طبيعة الوعد 226
ثانياً: الاتفاق على المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه . 228
ثالثاً: الاتفاق على المدة 229
رابعاً: استيفاء الشكلية 230
المطلب الثالث: الوعد بالبيع 232
المقصد الأول: معنى الوعد بالبيع وصوره 232
المقصد الثاني: موقف القانون من الوعد بالبيع 234
المقصد الثالث: التكييف القانوني للوعد بالبيع 237
المقصد الرابع: آثار الوعد بالبيع 239

Scanned by CamScanner

البند الأول: آثار الوعد بحد ذاته 240
البند الثاني: أثر إعلان الرغبة من قبل الموعود له (مرحلة البيع التام) 247
المقصد الخامس: الوعد بالتفضيل 249
المطلب الرابع: الوعد بالشراء 251
المطلب الخامس: الوعد المتبادل بالبيع والشراء [الوحد الملزم للجانبين] 253
المطلب السادس: موقف الفقه الإسلامي من الوعد بالتعاقد .. 254
الفرع الثاني: البيع بشرط العربون 257
المطلب الأول: معنى العربون وغرضه 257
المطلب الثاني: تكييف البيع بشرط العربون 261
المطلب الثالث: العربون في الفقه الإسلامي 264
الفرع الثالث: البيع بشرط التجربة 265
المطلب الأول: معنى البيع بشرط التجربة 265
المطلب الثاني: التكييف القانوني للبيع بشرط التجربة 267
المطلب الثالث: مدة التجربة 269
المطلب الرابع: أحكام البيع بشرط التجربة 271
الفرع الرابع: البيع بشرط المذاق 277
المطلب الأول: معنى البيع بشرط المذاق 277
المطلب الثاني: التكييف القانوني للبيع بشرط المذاق 279
المطلب الثالث: الفرق بين البيع بشرط التجربة والبيع بشرط المذاق 281
الفرع الخامس: البيع بشرط الخيار 287

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: معنى خيار الشرط وأساس مشروعيته 287
المقصد الأول: معنى خيار الشرط 288
المقصد الثاني: مشروعية خيار الشرط 289
المطلب الثاني: نطاق خيار الشرط 292
المقصد الأول: العقود التي يرد فيها خيار الشرط 292
المقصد الثاني: اشتراط الخيار في بعض المبيع 298
المطلب الثالث: مدة خيار الشرط 299
المقصد الأول: وقت حساب مدة خيار الشرط 301
المقصد الثاني: وقت اشتراط خيار الشرط 303
المطلب الرابع: أثر خيار الشرط 304
(المقصد الأول): أثر خيار الشرط قبل استعماله (ملكية المبيع أثناء مدة الخيار) 304
المقصد الثاني: أثر استعمال خيار الشرط 307
المطلب الخامس: مسقطات خيار الشرط 310
أولاً: باستخدامه من مشترطه أو مضي مدته 311
ثانياً: هلاك أو تعيب محل العقد بيد مشترط الخيار 311
ثالثاً: زيادة المبيع زيادة تمنع من رده 314
رابعاً: موت صاحب الخيار 315
الفصل الثاني: المحل 319
المبحث الأول: المبيع 321
الفرع الأول: وجود المبيع 323
المطلب الأول: هلاك المبيع عند التعاقد 324

Scanned by CamScanner

المقصد الأول: الهلاك الكلي 325
المقصد الثاني: الهلاك الجزئي 326
المقصد الثالث: موقف الفقه الإسلامي من شرط وجود المبيع 329
المطلب الثاني: بيع الأشياء المستقبلة 332
المقصد الأول: موقف القانون المدني من بيع الأشياء المستقبلة 333
البند الأول: الأصل جواز التصرف 333
البند الثاني: الاستثناء [تحريم التعامل بتركة إنسان على قيد الحياة] 337
المقصد الثاني: موقف الفقه الإسلامي من بيع الأشياء المستقبلة 341
البند الأول: معنى بيع السَلم ودليل مشروعيته 341
البند الثاني: شروط السلم 345
أولاً: أن يكون المسلَم فيه معلوماً بجنسه ووصفه 347
ثانياً: أن يكون المسلم فيه مقدراً 350
ثالثاً: أن يقترن بآجل معلوم 352
رابعاً: القدرة على التسليم عند حلول الآجل 354
خامساً: قبض رأس المال في مجلس العقد 356
سادساً: ذكر موضع التسليم 358
البند الثالث: حكم السَلَم 360
الفرع الثاني: تعيين المبيع 372
المطلب الأول: طرق تعيين المبيع 373
المقصد الأول: تعيين المبيع في القانون 373

Scanned by CamScanner

الفرع الأول: الثمن مبلغ من النقود 434
الفرع الثاني: الثمن مقدر أو قابل للتقدير 442
المطلب الأول: البيع بسعر السوق 446
المطلب الثاني: البيع بالسعر المتداول في التجارة (أو السعر الذي جرى عليه التعامل بين المتعاقدين) 448
المطلب الثالث: البيع على أساس الثمن الذي أشترى به البائع (بيوعات الأمانة) 450
المقصد الأول: بيوعات الأمانة في القانون 450
المقصد الثاني: بيوعات الأمانة في الفقه الإسلامي 452
المطلب الرابع: ترك تقدير الثمن لأجنبي يتفق عليه الطرفان .. 466
الفرع الثالث: الثمن جدي وحقيقي 472
المطلب الأول: الثمن الصوري 475
المطلب الثاني: الثمن البخس 479
المطلب الثالث: الثمن التافه 482

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية 487
ثانياً: المصادر الاجنبية 501
فهرس 503

Scanned by CamScanner